اهلها يقع في هذا غلط عظيم . وقد قبل اكثر اختلاف العقلاء
من جهة اشتراك الاسماء فعلينا ان نعرف لغة النبي ﷺ التي
كان يخاطب بها خصوصا فانها هي الطريق الى معرفة كلامه
ومعناه حتى ان بين لغة قريش وغيرهم فروقا من لم
يعرفها قد يغلط في ذلك واذا كان كذلك فلا يعرف في لغة النبي
صلى الله عليه وسلم بل ولا غيرها من لغات العرب انهم يسمون
كل ذات حقيقة معينة شخصا كما هو العرف الخاص لبعض
الناس كما تقدم بل هذا معلوم الفساد بالضرورة من لغتهم
اذ هذا يقتضي ان يسموا كل معين بحكم شخصا حتى يسموا
كل عرض معين من الطعوم والالوان والاراييح شخصا وهذا
باطل قطعا . واما توجيهه ذلك فان الجسم الذي له شخص
وجسمية يلزمان يكون واحدا فاطلاق اسم الشخصية على
الوحدة اطلاق احد المتلازمين على الآخر فهذا باطل من
وجوه احدها ان الشخص الذي له جسمية ليس واحدا عندهم
بل مركب اذ كل جسم مركب وقد قال هذا المؤسس في
اول هذا الكتاب قوله احد يدل على نفي الجسمية لان الجسم
اقله ان يكون مركبا من جوهرين وذلك ينافي الوحدة
وقوله احدٌ مبالغة في الوحدانية فكان قوله احد منافيا
للجسمانية وهذا اللفظ تقدم غير مرة فاذا كان الشخص
والجسمية

والجسمية يستلزم نفي الوحدة عندهم كيف يصح ان يقال هو يلزم
ان يكون واحدا .

الوجه الثاني هب انه لا يستلزم الوحدة بناء على ان لغة العرب
تسمي الواحد من الاجسام واحداً وهذا هو الصواب لكن من اين
يلزم ان يكون قولهم شخص وجسم يلزم ان يكون واحداً فاحسن
احواله انه لا يستلزم ثبوت الوحدة ولا نفيها بل قد يقال هذا
الشخص للشخص المرئي مع ما عليه من الثياب وماله من
الاعضاء .

الوجه الثالث ان لفظ شخص مفرد جمعه اشخاص وشخوص
وهذا يراد به الواحد من العين ويراد به الجنس كسائر
نظائره مثل لفظ انسان وفرس ونحو ذلك وارادة الجنس
بهذا اظهر من ارادة الواحد بالعين بدليل انه اذا دخل
عليه حرف النفي مثل ما في قولك ما عندي شخص وما عندي
انسان كان الظاهر من معناه انه نافٍ للجنس ويجوز
ان يراد به نفي الواحد فيقول ما عندي شخص بل شخصان الا
ان يدخل عليه ما يختص بالجنس مثل لا النافية للجنس ومثل
من في قولك لا شخص عندي او ما شخص عندي من شخص
فهنا يجب ارادة الجنس واذا كان كذلك فقول القائل ان
الجسم الذي له شخص يلزم ان يكون واحدا كلام باطل .

Copyright © King Saud University